أخبار الخليج

العدد (١٧١٢١) - السنة الخمسون - الخميس ٧ شعبان ١٤٤٦هـ - ٦ فبراير ٢٠٢٥م

تداعيات حظر إسرائيل لأنشطة «الأونروا» على الفلسطينيين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الحرب التي استمرت ١٥ شهرًا في غزة، سجلت «لجنة الإنقاذ الدولية»، التأثير الكارثي جراء الحملة العسكرية المتواصلة التي شنتها إسرائيل، وما فرضته من قيود متعمدة على المساعدات الإنسانية المقدمة لملايين المدنيين الفلسطينيين، الذين يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية العاجلة. ووثقت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، معاناة سكان غزة من «نقص حاد في الغذاء، والمياه النظيفة، والإمدادات الطبية والمأوى»، في ظل حالة الدمار الشامل للبنية التحتية، مع فرض «قيود شديدة على إدخال الضروريات الإنسانية الأساسية».

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار المؤقت بين «إسرائيل»، و«حماس»، سمح بتسليم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها لدخول القطاع، مع عودة أكثر من ٣٧٦,٠٠٠ نازح إلى شمال غزة خلال الأسبوع الأخير من يناير ٢٠٢٥ وحده؛ حذرت «ديبمالا ماهلا»، من منظمة «كير» للإغاثة، من أن «الجوع والمرض لا يختفيان بمجرد إسكات البنادق».

وفي ظل هذا الوضع، فإن قرار الكنيست الإسرائيلي بحظر عمليات «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، اعتبارًا من ٣٠ يناير ٢٠٢٥، يقوض بشدة الجهود الدولية لتقديم المساعدة للمدنيين المحاصرين. ولم تقتصر مهمة الوكالة الدولية على تسليم ما يقرب من ثلثي إجمالي المساعدات الغذائية الموزعة داخل غزة أثناء الحرب، فضلاً عن توفير المأوى لأكثر من مليون مدني فلسطيني، بل إن «ديفيد ماكوفسكي»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أقر بأنها تعد «المزود الإنساني الرائد» في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث تدير ١٩ مخيمًا للاجئين، وتوظف ٣,٧٠٠ عامل، وتشغل المستشفيات والعيادات الصحية، وتدير ٩٦ مدرسة تضم حوالي ٤٧,٠٠٠ طفل، بالإضافة إلى توفير المساعدة الاجتماعية لأكثر من ١٥٠,٠٠٠ شخص.

ورغم تسجيل «فرناز فاسيحي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إقرار «كبار مسؤولي الأمم المتحدة وكل عضو في مجلس الأمن -باستثناء الولايات المتحدة-، بأن تصرفات إسرائيل تشكل «انتهاكًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»؛ فإن دعم «واشنطن»، المستمر لإسرائيل يعني تمتع حكومة «بنيامين نتنياهو»، بالقدرة على تقييد الخدمات الإنسانية المتاحة للفلسطينيين بشكل كبير، ليس فقط من حيث المساعدات المنقذة للحياة في غزة؛ لكن أيضًا في مجال التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في الضفة الغربية، والأراضي المحتلة الأخرى.

وعليه، رأى «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، أن التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٤، والذي دخل حيز التنفيذ في ٣٠ يناير ٢٠٢٥، سيحظر عمليات «الأونروا»، داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل عسكريًا، فضلاً عن حظر أي اتصال بين الحكومة الإسرائيلية والوكالة. وفي المستقبل القريب لن يتطلب هذا إغلاق مقرها في القدس الشرقية فحسب، بل سيترك أسطولها المكون من ٧٠٠٠ شاحنة إمدادات في حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية دخولها غزة، وتوزيع الإمدادات الإنسانية العاجلة.

وأضاف «وينتور»، أنه حال نفذت إسرائيل تهديداتها ضدها، فإن هذا «سيكون بمثابة أول إبعاد قسري لوكالة أممية من دولة عضو بالأمم المتحدة». وخلال حديثه أمام «مجلس الأمن»، التابع للأمم المتحدة في ٢٨ يناير، ندد «فيليب لازاريني»، المفوض العام للأونروا بـ«الاعتداء المستمر»، على الوكالة من قبل إسرائيل، والتي اتهمها بـ«تعريضها أي احتمال للسلام والأمن للخطر عمدًا»، فيما اعترض على قرارها المناهض للوكالة قائلاً: إنه «يسخر من القانون الدولي، ويفرض قيودًا هائلة» على تسليم المساعدات الإنسانية، ليس فقط إلى غزة، ولكن إلى الأراضي المحتلة الأخرى أيضًا في لحظة حرجة».

من جانبه، أيّد الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو غوتيريش»، تصريحات «لازاريني»، مؤكدًا أن الأونروا تمثل «الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدة الأساسية للاجئين الفلسطينيين»، وأنه لا يمكن أن يكون هناك «بدائل» لها أمام التعسف الإسرائيلي. كما حظيت الوكالة بدعم «جيمس كاريوكي»، نائب المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة، الذي أشاد بـ«العمل الحيوي» الذي تؤديه في توفير الرعاية الصحية والتعليم للفلسطينيين، باعتبارهما من «أهم حقوق الإنسان الأساسية». وشدد «نيكولاس دي ريفيير»، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، على أنه «ما من بديل ذي مصداقية لها، مضيفًا «أنها تقدم خدمات للفلسطينيين بكلفة أدنى بثلاثة أضعاف من وكالات الأمم المتحدة الأخرى».

وكما حدث طوال فترة حرب إسرائيل واحتلالها لغزة، تم تجاهل اعتراضات كبار مسؤولي الأمم المتحدة وأعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولي؛ بسبب تعنت «الولايات المتحدة» المستمر تجاه حماية القانون الدولي الإنساني. وكانت «واشنطن»، في السابق أكبر جهة مانحة للأونروا، إذ موّلت ثلث ميزانيتها السنوية في عام ٢٠٢٣، إلا أن «إدارة بايدن»، جمدت تمويلها في يناير ٢٠٢٤ استجابةً لاتهامات إسرائيل المزعومة ضدها.

ورغم أن العديد من المسؤولين الغربيين أكدوا لاحقًا، أهمية دور «الأونروا» وأعادوا تمويلها، ومن بينهم مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، «يانيز لينارتشيتش»، الذي أوضح في مارس ٢٠٢٤، أن إسرائيل لم تقدم أي دليل يدعم مزاعمها، وأن قيادة الوكالة «اتخذت إجراءات مناسبة وفورية وفعالة»؛ إلا أن واشنطن لم تحذُ حذوهم. ولا يُتوقع أن توافق إدارة ترامب على ذلك، خاصة في ظل الأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي الجديد في أول يوم من توليه المنصب، والذي علّق فعليًا معظم المساعدات الأمريكية الخارجية -باستثناء إسرائيل- مدة لا تقل عن ٩٠ يومًا، مما أجبر منظمات، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على تقليص عملياتها الإنسانية على مستوى العالم.

وفي «الأمم المتحدة»، أعربت «إدارة ترامب»، عن دعمها الكامل لحظر إسرائيل المفروض على الأونروا، معتبرة أن مصداقيتها محل شك؛ بسبب ما تزعم أنه روابط تربط بين موظفيها وحركة حماس. ووصفت القائمة بأعمال الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، «دوروثي شيا»، شهادة المفوض العام للأونروا، «فيليب لازاريني»، «مبالغ فيها»، بشأن تأثيرات الحظر الإسرائيلي على استمرار العمليات الإنسانية.

وبالنظر إلى تصريحات «إليز ستيفانيك»، التي اختارها الرئيس ترامب لمنصب سفيرة الولايات المتحدة، لدى الأمم المتحدة، حول أن الحكومة الأمريكية «لا ينبغي أن تخصص أي أموال من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين» لمنظمات تزعم أنها «على صلة بالإرهاب»، فلا عجب أن «شيا»، أكدت دعم إدارة ترامب الكامل لما وصفته بـ«القرار السيادي» لإسرائيل بقطع العلاقات مع وكالات الإغاثة التي تقدم المساعدات للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بتداعيات حظر إسرائيل المفروض على «الأونروا»، في غزة والضفة الغربية وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فقد لاحظ «ماكوفسكي»، كيف أنها في غياب الحكم المدني، «تعمل أكثر كدولة فعلية من كونها وكالة تابعة للأمم المتحدة»، حيث كانت «المزود الرئيسي للخدمات التعليمية والصحية» قبل الحرب، و«كانت العمود الفقري لتوزيع الغذاء»، في ملاجئها خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية. ورغم إشارة «ماكوفسكي»، إلى أن توزيع الغذاء في غزة قد يتم «بإدارة برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة» بدلاً من ذلك؛ إلا أنه أوضح أن هذا البرنامج لا يمكن أن يكون بديلا لها. وحذر «سام روز»، نائب مدير شؤون الوكالة في غزة، من «فجوة ضخمة» في تسليم المساعدات؛ بسبب «عدم وجود أي منظمة أخرى تمتلك الحجم والقدرة للقيام بأعمالنا».

أما في الضفة الغربية، فقد أشار «ماكوفسكي»، إلى توقع إسرائيل أن تنتقل إدارة خدمات الأونروا «آليًا»، إلى «دائرة» اختصاصات السلطة الفلسطينية، لكن دون أي مساعدة أو دعم إضافي. وبالتالي، حذرت صحيفة «الجارديان»، من المخاطر الكبيرة المترتبة على ذلك، حيث سيترك هذا الأمر جميع الأشخاص الذين يعتمدون عليها «دون خدمات تمامًا».

علاوة على ذلك، لا ينبغي تجاهل ما صرح به ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة من أن حكومته ستقوم «بإنهاء» اتصالاتها مع «الأونروا»، وكذلك مع «أي شخص يعمل نيابة عنها». وعلق «ماكوفسكي»، بأن هذا سيمنعها من العمل تمامًا؛ نظرًا لأن تجديد تأشيرات موظفيها، وتقييد حركة مركباتها، واتفاقياتها الجمركية والمتعلقة باستيراد الأدوية والسلع الغذائية؛ تعتمد على الاتصال مع الهيئات الحكومية الإسرائيلية. وبالتالي، ففي حين أكد «لازاريني»، أمام مجلس الأمن الدولي، أن منظمته «مصممة» على «البقاء وتقديم المساعدات حتى يصبح ذلك مستحيلاً»؛ فإن واقع قطع إسرائيل، الاتصال مع موظفيها وشركائها، يعني أن قدرتها على توفير المساعدات العاجلة، والخدمات الاجتماعية طويلة الأمد للفلسطينيين، ستكون محدودة بشكل كبير.

واختتم «ماكوفسكي» تعليقاته، بالإقرار بأن قوانين الحظر الإسرائيلية المفروضة على الأونروا، وجميع الوكالات التابعة لها؛ «ستكون لها عواقب بعيدة المدى» على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ورغم دعوته إلى «التعاون بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة والفاعلين الإقليميين» لسد «الفراغ»، الذي سيخلفه قرار الحظر، فإن سياسات إدارة ترامب -لا سيما داخل الأمم المتحدة - تعكس عدم اكتراثها بالاحتياجات الإنسانية العاجلة للفلسطينيين. وبدلاً من تقديم دعم مستدام للخدمات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تبدو ولايته الثانية مصحوبة بحملة متسارعة من قبل ائتلاف نتنياهو المتطرف لضم جميع الأراضي المحتلة.

عالم يتغير

هي قضايانا ولكنها على طاولة ترامب / نتنياهو!

فوزية رشيد

○ من البديهي القول أو من المنطقي والطبيعي أن من يقرر مصير البلد، أي بلد، هو قيادة ذلك البلد ومؤسسات الدولة، ومن يقرر مصير المنطقة العربية هو دولها وشعوبها المزروعين في جغرافية بلدانهم منذ التاريخ السحيق، ومنذ الحضارات الأولى حتى قبل الميلاد! ولكن تلك البديهية ومعها المنطق الطبيعي ينقلب انقلابا كبيرا، حين يجتمع طامعون، استعماريون واستيطانيون، عبثوا طويلا بدول ومقدرات هذه المنطقة، وزرعوا كيانهم الاستيطاني كقاعدة وظيفية متقدمة، ليقرروا مصائر هذه المنطقة، دولها وشعوبها، عبر القوة والضغوط وخارج الشرعية الدولية والقانون الدولي! فيجتمع «نتنياهو» إرهابي الإبادة، مع ترامب تاجر الصفقات والمال والبلطجة الدولية يوم الثلاثاء الماضي، ليقررا معا في كواليس «الصهيونية الدينية» مصائر دولنا ومناقشة قضايا منطقتنا! ومن دون السماع بجدية لمواقف وآراء قيادات الدول العربية وشعوبها، والتي أكدت مؤخرا في اجتماع سداسي في الجامعة العربية (مصر، السعودية، الإمارات، قطر، الأردن، فلسطين بممثل السلطة الفلسطينية وأمين الجامعة العربية) الرفض العربي ضد التهجير للفلسطينيين، واعتباره قضية وجودية وتمس الأمن القومي العربي!

○ ولكن ثنائي الصهيونية الدينية «ترامب ونتنياهو»، يعتقدان أن القرار هو قرارهما! وأن المنطقة العربية ساحة خالية من دولها وشعوبها! ولذلك هي مكان للعب العشوائي والأطماع الاستعمارية والتوسعية! وهذا يستوجب من دول الاجتماع السداسي، ومن كل الدول العربية الممثلة في الجامعة العربية رفع الصوت عاليا، واتخاذ كل الإجراءات العملية والإمكانيات العربية، والإصرار على حل القضية الفلسطينية حلا عادلا يُرسخ السلام الدائم، مما يستدعي التحرك العربي السريع للبناء على الرفض العربي لمخططات الكيان الصهيوني وأمريكا، من خلال استنهاض عربي وإسلامي عبر «منظمة التعاون الإسلامي» والدول الرافضة للتهجير، من خلال تحالف عربي /إقليمي /دولي، يؤكد أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية عالمية ودولية، وأن القضايا العربية وشؤون دولها هي قضايا يقررها العرب، وأن (مبادرة السلام العربية) هي الحل الذي لا يمكن استبعاده بما لقي من إجماع عربي منذ ٢٠٠٢ في بيروت، وتأييد من كل الدول المؤيدة للقضية الفلسطينية، والموقف العربي «العملي» هو المطلوب اليوم قبل دخول المنطقة في عبث الرؤى الاستعمارية الجديدة للصهيونية الدينية!

○ ترامب.. الواقع بدوره في وهم (النبوءات الصهيونية الملفقة) يبدو أنه لا يدرك تبعات ما يؤيده من إعادة هندسة المنطقة، بانحياز أمريكي معروف للكيان الصهيوني، ودون وضع أي اعتبار لمآلات ذلك الانحياز الأعمى للمخططات الصهيونية التوسعية، ولكأن دول المنطقة مجرد أراض وعقارات للاستثمار وبوضع اليد! وفي ذات الوقت يتصرف في قضايا المنطقة العربية، رغم فشل التطهير العرقي والتهجير في غزة، ورغم السقوط القانوني والأخلاقي والإنساني لحرب الإبادة، يتصرف وكأن جغرافيا المنطقة العربية من دون شعوب ومن دون تاريخ، وأن خرائط نتنياهو التي حتما أخذها معه إلى البيت الأبيض في لقائه مع ترامب هي المرجعية التي يريد تأكيدها، إنكارا للحق الفلسطيني في وطنه، واستهدافا لدول عربية أخرى!

مما يشجع على استمرار دوامة العنف والصراع وخرق القوانين والأعراف الدولية! والسند الوحيد الذي يتحرك من خلاله ترامب «ومن سبقه من الرؤساء الخاضعين للصهيونية» والايباك «والـ BlackRock و «فانجارد» Vanguard، وState Street، وكلها في قبضة الماسون والصهاينة وهي الشركات الثلاث الكبرى التي تتحكم في الاقتصاد الأمريكي والعالمي، نقول إن «ترامب» تاجر الصفقات العقارية الذي يريد التحول إلى تاجر الصفقات السياسية! هو واقع تحت سطوة الأكاذيب التي يلفقها الصهاينة، وسطوة المعلومات المشوهة وخرائط الزيف واختراع تاريخ غير موجود وتجاهل حقوق دول، وشعوب المنطقة وسيادتها واستقلالها!

○ قضايا المنطقة لا بد أن يقررها أصحاب المنطقة، وحيث الكيان الصهيوني مجرد نبت شيطاني استعماري في هذه المنطقة! وعلى الدول العربية مجتمعة أن تصحو من غفلتها!، فالعدو المجتمع على طاولات تحديد المصائر العربية، يعتقد أنه جالس على طاولات القمار «السياسي» مستغلاً الوهن وحالة الضعف التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية، ولذلك لا بد اليوم من تفعيل كل الإمكانيات العربية الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية، لمواجهة الخطر الوجودي ليس فقط للقضية الفلسطينية ومحاولة الصهاينة تصفيتها وتهجير أهلها وتطهيرهم عرقيا! بل العين الصهيونية كما أكدنا مرارا هي على مجمل الجغرافيا العربية، وإمكانياتها وثرواتها وموقعها! وتعطيلها عن التنمية والنهوض، وصناعة أزمات وصراعات جديدة فيها، بدأت بقوة مع نشوء الكيان الصهيوني ولم تنته حتى اللحظة لتصل المنطقة العربية إلى أخطر مراحلها اليوم! ماذا سيكون الرد العربي على وضع قضايا منطقتنا على طاولة ترامب / نتنياهو وكيف سيواجه العرب هذه المحنة الجديدة التي لم يكتف صانعوها بحرب الإبادة في غزة والتي هزت العالم كله!

لماذا أصبح القمر ضمن المواقع المهددة بالخطر؟!

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

عبثتْ أيدي الإنسان بكوكب الأرض برمته منذ أكثر من قرنين من الزمان، فامتدت آثار الملوثات التي كان يُطلقها وتجذرت أضرارها في الهواء، والمسطحات المائية، والمياه الجوفية، والتربة، وفي كل شبر من هذه المكونات البيئية أينما كانت، قريبة في المدن والقرى، أم بعيدة في المناطق النائية الخالية من أي وجود أو نشاط بشري. بل وفي العقود القليلة الماضية بلغت هذه السموم التي سمح الإنسان لها بدخول بيئتنا إلى أعالي السماء السفلى في طبقة الأوزون وفي الغلاف الجوي بشكل عام، ثم انتقلت إلى أعالي السماء العليا في الفضاء الواسع الشاسع العظيم.

واليوم بعد أن ارتكب الإنسان عمله الشنيع بتلويث كوكب الأرض، والتعدي على حرماته، واستباحة صحة وسلامة عناصره الحية وغير الحية، هل جاء دور الأجرام السماوية الأخرى في الفضاء والسماء العليا ليعيث أيضاً فيها فساداً وتدميراً، ويتعدى على فطرتها الأصلية السليمة كما خلقها الله سبحانه وتعالى؟

والإجابة عن السؤال تأتي من منظمة دولية يُطلق عليها «صندوق الآثار العالمي»، أو الصندوق العالمي للآثار والتراث والمعالم الدولية. فطبيعة عمل هذه المنظمة هي إلقاء الضوء على معالم التراث التاريخي الأثري الدولي، وتهتم بلفت أنظار العالم إلى المواقع الأثرية المهددة والموجود على سطح الأرض. وهناك عدة أسباب تَذْكرها المنظمة لهذا التدهور في سلامة المواقع التراثية والثقافية الأثرية. أما السبب الأول فهو نزول ظاهرة التغير المناخي المعروفة لدى الجميع على الكرة الأرضية برمتها، ولهذه الظاهرة الدولية تداعيات تتمثل في سخونة الأرض وارتفاع حرارتها، إضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وما ينجم عنه من كوارث مناخية، وفيضانات مدمرة، وأعاصير مهلكة للبشر والشجر والحجر. وكل هذه الكوارث تضر بصحة وسلامة واستمرارية وجود المعالم الأثرية الموجودة على البيئات الساحلية. والسبب الثاني هو السياحة المفرطة، حيث أن وجود أعداد كثيفة مزدحمة من السواح في موقع أثري واحد، واستمرار ذلك طوال العام يضر بأمن هذه المواقع من ناحية سلوكيات وتصرفات الكثير من السواح. وأما السبب الثالث فهو الأزمات السياسية والنزاعات البشرية المسلحة، سواء بداخل الدولة الواحدة وبين الطوائف المختلفة، أو بين أكثر من دولة واحدة، كما حصل في غزة عندما هدم الجيش الصهيوني الكثير من المعالم الأثرية، والمرافق التاريخية التراثية، من كنائس، ومساجد، ومقابر، وارتكب إبادة جماعية شاملة للبنية التحتية الأثرية والتراثية والخدمية والتعليمية والسياحية في غزة، ثم يأتي السبب الرابع المؤثر على سلامة المباني التراثية وهو الزحف العمراني والسكاني والصناعي على هذه المواقع التراثية، إضافة إلى شح الموارد المالية والبشرية في الدولة لحمايتها والحفاظ عليها.

ولكن هذا العام انتقل اهتمام صندوق الآثار العالمي من المرافق والمواقع التراثية على وجه الأرض، وركز بوصلته على مواقع خارج حدود كوكبنا، فتوسع الاهتمام وامتد إلى ما وراء حدود كوكبنا بمسافات طويلة جداً لم تخطر على بال أحد، ولم يتوقعها أي إنسان، فالتفت الأنظار إلى الأجسام والكويكبات التي تحوم في فضائنا الواسع الفسيح.

وهذه السنة توسع اهتمام ورؤية هذه المنظمة لتخرج من أروقة كوكبنا الصغير، ومن حدود أرضنا الضيقة إلى ما وراء ذلك بكثير، وبمسافات بعيدة جداً وإلى الفضاء الرحب الشاسع العظيم، وبالتحديد القمر. فتقرير المنظمة لعام ٢٠٢٥ يشتمل على مواقع مهددة بالخطر من ٢٩ دولة حول العالم، منها بريطانيا، والهند، والصين، ولكن ولأول مرة أحد هذه المواقع التاريخية المهددة من قبل الإنسان يكون خارج حدود كوكبنا براً وبحراً وجواً، وإلى القمر في الفضاء الفسيح، والذي يعتبر من المواقع التراثية الطبيعية الفطرية للبشرية جمعاء، ويشترك الجميع في ملكيته وحق التصرف فيه.

وهناك عدة أسباب ومبررات جعلت هذه المنظمة تخرج من حدود كوكبنا، فتنظر إلى القمر الذي يبعد قرابة ٣٨٤٤٠٠ كيلومتر عن الأرض، كمعلم تاريخي تراثي مهدد بوقوع تغييرات على هويته، وطبيعته، وفطرته التي فطره الله عليه. أما السبب الأول فهو أن أيدي الإنسان العبثية، وأنشطته اللامتناهية قد انتقلت من كوكبنا إلى عنان السماء وفي أعالي الفضاء، وتوسعت برامجه الطموحة إلى أبعد الحدود وإلى مواقع لم تخطر من قبل على بال أحد، مثل القمر، والمريخ وغيرهما. فبدأ اهتمام الإنسان يتزايد باستكشاف القمر، والتعرف على أسراره وخفاياه منذ الخمسينيات من القرن المنصرم، وهذا الاهتمام كان من أجل استراتيجيات وخطط طويلة الأمد، كاستغلال الموارد والثروات الطبيعية المخزنة على سطح القمر والتي يحتاج إليها الإنسان لأنشطته الصناعية المستقبلية. كذلك اعتبار القمر قاعدة أولية، وبناء مستعمرات بشرية عليه، أو اعتباره منطقة عبور وتنقل «ترانزيت»، وموقع للانطلاق نحو الأجسام البعيدة جداً في كوننا الفسيح والعميق.

فأول رحلة إلى القمر بدون أي إنسان في المركبة الفضائية، كانت في ١٢ سبتمبر ١٩٥٩(لونا ٢) من الاتحاد السوفيتي، واعتبرت أول رحلة ميدانية يتم فيها التحام والتماس مادة من الأرض مع جسم كوكب في الفضاء، حيث حطّت السفينة الفضائية على سطح القمر. ثم في ٣ فبراير ١٩٦٦(لونا ٩) نجح السوفييت بالنزول بأمان على القمر. وفي ٣٠ مايو ١٩٦٦(سيرفيور ١) (Surveyor 1)، أنزلت الولايات المتحدة أول سفينة على القمر، وجاءت بعد ذلك المهمة التاريخية «أبولو ١١» في ٢٠ يوليو ١٩٦٩، حيث وطأة قدما أول إنسان على سطح القمر. وبعد هذه الرحلة الناجحة، توقفت الرحلات عقوداً من الزمن حتى تمكنت الصين في ٤ ديسمبر ٢٠١٣ (Change-3) ودخلت تاريخ الفضاء في النزول على سطح القمر، كما نجحت الصين ولأول مرة في أخذ عينة من التربة من الجزء البعيد من القمر. وبعدها جاءت الهند في المهمة الفضائية (Chandrayaan-3) في ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، فأصبحت الدولة الرابعة في الهبوط بسلام على القمر، ولأول مرة عالمياً في الهبوط في القطب الجنوبي البعيد من القمر، حيث يوجد الماء على هيئة الجليد.

وأما السبب الثاني فهو دخول القطاع الخاص على خط الاستكشافات الفضائية، وبالتحديد الرحلات إلى القمر. ففي السابق جميع المهمات والاستكشافات الفضائية البحثية كانت تحت إشراف الحكومات بشكل مباشر، والتمويل أيضاً من ميزانية هذه الحكومات. ولكن الخطورة في تقديري هو سياسة القطاع الخاص الذي أولويته الرئيسة ليست في الاستكشاف والبحث العلمي فحسب، وإنما في الاستثمار وجني الأرباح والأموال من هذه الرحلات الفضائية، واعتبارها فرصاً للازدهار والنمو الاقتصادي، وعلى حساب كل شيء آخر، سواء أكان صحة الناس، أو صحة البيئة على سطح كوكبنا، أو صحة وسلامة الفضاء والأجسام الموجودة في الفضاء. فمن ضمن مهمة وكالة الفضاء الأمريكية تحت مسمى «أرتيميس» (Artemis)، شاركت ولأول مرة الشركات الخاصة، وأسهمت مالياً مع ناسا في ٢٢ فبراير ٢٠٢٤ في هبوط المركبة «أوديسيس» (Odysseus) على سطح القمر. كما أن شركة (STAR VISION) الصينية أعلنت في ٢٦ يناير ٢٠٢٥ عن برامجها الطموحة بالتعاون مع الحكومة الصينية ممثلة في الإدارة القومية الصينية للفضاء وباستخدام الإنسان الآلي بتقنية الذكاء الاصطناعي لاستكشاف البيئة القمرية. كما أن القطاع الخاص دخل في مجال فضائي جديد هو السياحة الفضائية بمختلف أنواعها، فالنوع الأول هو فقط الرحلة الفضائية والمكوث في الفضاء، وربما في السنوات القادمة ستكون الرحلات متجهة نحو القمر والهبوط على سطحه.

فكل هذه المهمات والرحلات الاستكشافية على سطح القمر تركت وراءها مخلفات صلبة من صنع الإنسان من أنواع كثيرة مختلفة، كالأجهزة والمعدات الصغيرة والكبيرة، ولا يعلم أحد تأثيراتها المستقبلية على هوية سطح القمر، كما أنها في الوقت نفسه هددت نوعية التربة، وأثرت على استقرارها وثباتها.

فالإنسان فشل في حماية مكونات الأرض الحية وغير الحية التي بين يديه وأمام عينيه، وأثر عليها نوعياً وكمياً، فتسبب في انكشاف ظواهر ومشكلات بيئية مزمنة كثيرة انعكست على صحة وسلامة كوكبنا برمته. فهل سيتعلم الإنسان من هذا الدرس لينجح في حماية القمر والأجسام الفضائية الأخرى وبيئة الفضاء بشكلٍ عام من فساد الإنسان؟

ismail.almadany@gmail.com

مذكرات الباحث والتاجر محمد بن عبد الرحمن العوضي

بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي

التاريخ له عدة أبواب منها السرديات التي تولدها المرحلة ومنها الآثار التي يتركها الذين عاشوا الحقبة ومنها القصاصات الورقية التي يتركها البعض لتكون مذكرة مستقبلية يمكن منها استخلاص أحداثها، وتواريخها، ومواقف رجالها ونتائجها. غير أن من أهم مصادر التاريخ هي المذكرات التي يكتبها من عاش المرحلة ومن عمل فيها وأثر فيها وتأثر بها. أما أن تكون هذه المذكرات ذاتية أو من طرف ثالث. والمذكرات التي أصدرها الباحثان الدكتور علي الصوفي والمهندس حامد العوضي فهي مصدر مهم لتاريخ مرحلة معينة وشخصية محددة عاشت تلك الفترة غير البعيدة بحساب الزمن، لكنها كبيرة وقريبة منا اليوم. وهي مذكرات شخصية بحرينية مهمة ونشطة في المجتمع والتجارة وهو الأستاذ محمد عبدالرحمن العوضي.

في مركز البحرين للتاريخ والآثار (٨ يناير ٢٠٢٥) وبحضور نخبة من المهتمين بالآثار والتاريخ، قام الباحثان بتقديم الشخصية والكتاب الذي تمكنا من نشره بعد جهد استمر عشرين عاما بذل الباحثان خلالها جهدا كبيرا من البحث وجمع الوثائق والمذكرات، والقصاصات غير المكتملة باللغة الفارسية التي كانت مدفونة في بيته القديم مدة ٦٠ عاما. تم البحث عن مترجمين للنصوص الفارسية القديمة. كما استعانا بدراسات قام بها أساتذة في تاريخ الخليج العربي وأعمال الأستاذ العوضي. من العرض اتضح مدى أولا: اهتمام وجهد الباحثين والتفاني في إبراز الشخصية، ثانيا: برزت المكانة الكبيرة للأستاذ العوضي في تاريخ الخليج العربي ومؤلفاته التي مازال بعضها متداولا بين المختصين والمهتمين بتاريخ المنطقة.

محمد بن عبد الرحمن العوضي (١٨٨٧-١٩٥٨) هو شخصية بحرينية عاش في فريق العوضية منذ ثلاثينيات القرن الماضي وأنجب طفلين (محمد وأسماء)، له إسهامات كبيرة معروفة في مختلف المجالات. لقد صنع لنفسه اسمًا من خلال تفانيه وعمله الجاد والتزامه بالتميز، له دور كبير في تطوير فرضة دبي بعد ان انضم الى الشركة الموكلة بادارة فرضة دبي عام ١٩٠١. ولد محمد بن عبد الرحمن العوضي في بلدة صغيرة، حيث قضى سنواته الأولى. أظهر منذ صغره اهتمامًا كبيرًا بالتعلم وشغفًا بمساعدة الآخرين. أدرك والداه إمكانياته وقدما له الدعم اللازم لنيل مساعيه.

مع تقدمه في العمر، قاده عطشه للمعرفة إلى متابعة التعليم العالي. كانت إنجازاته البحثية مشرفة منها كتاب «الإسلام وأثره في إيران»، وكتاب «قصة الغاجار والبهلوي» وكتاب «استقلال إيران المفقود». وكتب حول مصر «تاريخ استقلال مملكة الفراعنة»، وقصة «استقلال تركيا». أما أهم كتبه كان «تاريخ الخليج العربي». أهمية هذه الدراسات والكتب أنها صدرت أو كتبت في وقت كان الصراع مع المستعمر على أشده، وتخرج في الجامعة بمرتبة الشرف، مما أكسبه احترام وإعجاب زملائه وأساتذته. بعد إنهاء تعليمه، بدأ مسيرته المهنية، وسرعان ما ارتقى في الرتب.

بالإضافة إلى إنجازاته المهنية، يُعرف الأستاذ العوضي أيضًا بجهوده الخيرية. لقد كان نشطًا في عديد من المنظمات الخيرية، يعمل على تحسين حياة الأقل حظًا. كرمه وتعاطفه لمس حياة الكثيرين، ويعد نموذجًا يحتذى به في مجتمعه. فقد كان من التجار النشطين في البحرين وكان وكيل شركة مكائن سنجر للخياطة التي كانت حينها من أفضل الماركات. وكونه من عائلة امتهنت الخياطة (في سوق القيصرية) فقد كان لها معرفة بهذه الماركة وصاحبها. من الصعب إعطاء هذا العمل حقه في مقالة قصيرة لكن نؤكد أنه مرجع مهم للمهتمين بتاريخ الخليج العربي والمناطق المجاورة وبدايات تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٣١.